

Distr.: General
24 October 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٦ أثناء
رئاسة اليابان (انظر المرفق). وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي الخاصة بناءً على مشاورات مع أعضاء
المجلس الآخرين.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورو بيشو

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة اليابان (تموز/يوليه ٢٠١٦)

المقدمة

خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن برئاسة اليابان ٢٣ جلسة رسمية و ١٨ جلسة مشاورات بكامل هيئته وأصدر ١١ بيانا صحفيا واعتمد ٧ قرارات و ٣ بيانات رئاسية وأصدر مذكرة رئاسية بشأن أساليب العمل. وعقد المجلس ٣ اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

اختيار الأمين العام

قامت اليابان، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٦، بتنسيق تفاصيل وضع اللمسات الأخيرة على طرائق استطلاعات الرأي الأولية، ونظمت أول استطلاع في ٢١ تموز/يوليه.

وناقش مجلس الأمن أيضا اختيار الأمين العام المقبل في مشاورات المجلس بكامل هيئته في ٢٥ تموز/يوليه في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، ناقش خلالها أعضاء المجلس سرية استطلاعات الرأي الأولية والطريق إلى الأمام.

وخلال شهر تموز/يوليه، عقدت تسعة اجتماعات غير رسمية مع المرشحين لمنصب الأمين العام، وهي عملية بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بعد مناقشات مستفيضة داخل مجلس الأمن.

أفريقيا

السودان وجنوب السودان

أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ١ تموز/يوليه لاحظ بقلق تزايد النزاع في واو، بجنوب السودان، ودعا جميع الأطراف المسلحة إلى وقف الأعمال القتالية. وقد عُقد اجتماع في ٧ تموز/يوليه للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفي لادسو، إحاطة إعلامية. وصدر بيان صحفي في ٩ تموز/يوليه أدان القتال في جوبا والهجمات المنفصلة على موظفي الأمم المتحدة والمسؤولين الدبلوماسيين التي وقعت في جوبا في ٧ تموز/يوليه.

وفي ١٠ تموز/يوليه، عقدت مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن عن آرائه في خلفية الأحداث التي جرت والتطورات المحيطة بها، فضلا عن حالة القيود الشديدة المفروضة على حركة البعثة في جوبا. وأدان أعضاء المجلس بشدة الاشتباكات وطالبوا بإنهاء العنف على الفور من جانب جميع المعنيين، فضلا عن السيطرة على القوات العسكرية والتفكير بالانضباط. وناقش المجلس أيضا القوة الإقليمية التي تنظر فيها الهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن أساليب تعزيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأصدر المجلس بيانا صحفيا عقب الاجتماع.

واجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ١٣ تموز/يوليه للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن جنوب السودان. فوصف حالة التشرد الواسع النطاق، والوفيات بين المدنيين وعمليات انتهاك حماية الأمم المتحدة للمواقع المدنية. وأكد على ضرورة السماح للبعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحرية الحركة والوصول. وأشار أيضا إلى بيان أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يدعو إلى زيادة عدد القوات وإنشاء لواء تدخل، وهو ما أيده أيضا مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وخلص وكيل الأمين العام إلى حث المجلس على النظر في حظر توريد الأسلحة في ضوء المحاولات المتعمدة لعرقلة اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس ٢٠١٥، وأوصى بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة شهر واحد. وخلال المشاورات غير الرسمية، انضم أعضاء المجلس ووكيل الأمين العام إلى المناقشات التفاعلية التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلين مارغريته لوي، التي شاركت فيها من جوبا عن طريق التداول بالفيديو. وركزت المناقشات على إمكانية اشتداد حدة العنف، والقيادة والسيطرة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والحاجة إلى الضغط السياسي والحوار السياسي، وإلى نهج لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفرض حظر على الأسلحة وجزاءات محددة الأهداف.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٠٢ (٢٠١٦) الذي أذن فيه بتمديد تقني لولاية البعثة حتى ١٢ آب/أغسطس.

الصومال

في ٧ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، الذي مدد الإذن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. وأدلى كل من الصين ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان بعد التصويت.

الصومال وإريتريا

عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته في ٢٠ تموز/يوليه لمناقشة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. واستمع المجلس إلى التقرير الذي قدمه رئيس اللجنة. وفيما يتعلق بالصومال، أعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الراهنة، بينما أحاطوا علما بالتقدم المحرز في المناقشات السياسية، وشددوا على ضرورة أن يواصل المجلس دعم العملية السياسية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقدت جلسة إعلامية ومشاورات بكامل هيئة المجلس بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٧ تموز/يوليه. وقدم نائب الأمين العام، يان إلياسون إحاطة إلى مجلس الأمن، شدد فيها على قلقه إزاء زيادة حدة التوترات السياسية بسبب التأخيرات الانتخابية. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء الهجمات الأخيرة على المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنه أعرب عن ارتياحه لاستئناف التعاون بين

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وجرى مناقشة نشطة من جانب أعضاء المجلس بشأن الحالة في إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته.

وبناء على المشاورات المذكورة أعلاه، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ١٥ تموز/يوليه أكد فيه على الأهمية البالغة لأن تكون الدورة الانتخابية سلمية وذات مصداقية، وفقا لدستور البلد، من أجل بسط الاستقرار وتحقيق التنمية وتوطيد دعائم الديمقراطية الدستورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد المجلس أيضا، ضمن أمور أخرى، على الحاجة الماسة إلى عقد حوار سياسي مفتوح وشامل للجميع وسلمي بين جميع أصحاب المصلحة يركز على إجراء الانتخابات، وأعرب عن تأييده للقرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي بإجراء مشاورات بشأن ذلك الحوار.

جمهورية أفريقيا الوسطى

قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، أتول كهاري، إحاطة إعلامية إلى ممثلي البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات شرطة في جلسة خاصة في ٨ تموز/يوليه. وأعقب ذلك إحاطة في قاعة مجلس الأمن، ومشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته. ودعى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام والممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، إلى تقديم إحاطة إلى المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وعرض وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام نتائج الاستعراض الاستراتيجي عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوصياته بشأن الولاية المقبلة للبعثة. وعرض رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى خمسة من المجالات ذات الأولوية من وجهة نظر بناء السلام. وقدم الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة أيضا إحاطة إلى المجلس بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى عن الزيارة التي قام بها إلى هذا البلد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو. وشاركت جمهورية أفريقيا الوسطى في الجلسة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، لكنها لم تدل ببيان.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦) بالإجماع في ٢٦ تموز/يوليه، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقرر أن الهدف الاستراتيجي للبعثة يتمثل في دعم تهيئة الظروف المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص الخطر الذي تشكله على نحو مستدام. وأدلى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا ببيان بعد اتخاذ القرار.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات للمجلس بكامل هيئته في ١١ تموز/يوليه. وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شباس، إحاطة إلى المجلس، وعرض التقرير الأول لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الجديد الموحد. ونظرا لأن عدم الاستقرار والشبكات الإرهابية ما زالت تغذي التطرف في المنطقة، حث على زيادة تعزيز القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وزيادة الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية

للمدنيين. وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، نوقش دمج المكاتب والأمل في المزيد من التآزر. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التوترات السياسية المختلفة وشتى التهديدات للسلام في المنطقة، وعلى وجه الخصوص الآثار الإنسانية المترتبة على أفعال جماعة بوكو حرام.

وفي أعقاب تلك المناقشات، اعتمد مجلس الأمن، في ٢٨ تموز/يوليه، بيانا رئاسيا (S/PRST/2016/11)، رحب فيه بإحاطة الممثل الخاص السابقة، وتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/566)، ودمج مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وكرر تأكيد دعم المجلس المستمر من. وأثنى المجلس في بيانه الرئاسي على العمل الذي تضطلع به المجموعات الإقليمية وبلدان الجوار من أجل تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأعرب المجلس عن قلقه من استمرار الإرهاب وأعمال القرصنة في المنطقة.

ليبيا

في ٢٢ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته لمناقشة الحالة السياسية الراهنة في ليبيا، لا سيما التحديات التي تؤثر التقدم ووجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريون، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مارتن كوبلر. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وناقشوا سبل تحسين الحوكمة وتعزيزها في ليبيا. وعقب الاجتماع، رحب المجلس باجتماع الحوار السياسي الليبي والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني من خلال بيان صحفي، الذي أكد فيه من جديد دعمهما لجهود الممثل الخاص الرامية إلى الجمع بين الأطراف المعنية.

وفي ٢٢ تموز/يوليه أيضا، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) بإجماع الأصوات. وإذا يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أذن المجلس للدول الأعضاء بالحصول على الأسلحة الكيميائية التي حددتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ليبيا والسيطرة عليها ونقلها وتحويلها وتدميرها، بعد اعتماد هذا المسار من العمل من جانب المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأدى ببيان بعد التصويت كل من الاتحاد الروسي والصين وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

الصحراء الغربية

ناقش المجلس بكامل هيئته الحالة في الصحراء الغربية في مشاورات أجراها في ١٥ تموز/يوليه في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". وأجرى المجلس بكامل هيئته المزيد من المناقشات في المشاورات التي عقدها في ٢٦ تموز/يوليه. واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كيم بولدوك. وفي حين رحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز حتى الآن، أعربوا عن أملهم الكبير في أن تستعيد البعثة أداء وظائفها كاملة في أقرب وقت ممكن، وحثوا على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل إعطاء شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٧ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن التحديات المستمرة التي تواجهها غرب أفريقيا في مكافحة جماعة بوكو حرام. وشدد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على الحاجة إلى زيادة التمويل المخصص للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بحيث تكون قادرة على الحفاظ على المكاسب التي حققتها. واستشهد بارتفاع معدلات بطالة الشباب كسبب لنجاح الجماعات الإرهابية في تجنيد أفرادها. وحذر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية من أن الحالة الإنسانية صعبة في المنطقة نتيجة للعنف والتدهور البيئي والفقر المدقع. وأورد مثالا صارخا على الحالة مشيرا إلى أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية العاجلة في أقصى المنطقة الشمالية من الكاميرون قد تضاعف أربع مرات إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وتناول الكلمة جميع أعضاء مجلس الأمن. وأعربوا عن قلقهم جميعا إزاء الحالة الإنسانية البالغة السوء، واستشهدوا بالفقر والإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ من بين التحديات التي تواجهها المنطقة. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة المحافظة على حماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الجماعات الإرهابية. ورحب الأعضاء بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

بناء السلام في أفريقيا

في ٢٨ تموز/يوليه، عقدت اليابان مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن بناء السلام في أفريقيا، برئاسة وزير خارجية اليابان، فوميو كيشيدا. وقد تركزت المناقشة على ورقة مفاهيمية وزعتها اليابان (انظر S/2016/586، المرفق)

وأدلى الأمين العام بملاحظات افتتاحية. وبينما لاحظ استمرار وجود نزاعات في القارة، شدد على أن هذه النزاعات ليست الصورة الكاملة، في معرض إشارته إلى التحسينات التي تحققت في الاقتصادات ومستويات المعيشة وتوسيع نطاق الحيز الديمقراطي. ونصح المجتمع الدولي بمساعدة كل من البلدان المحتاجة والبلدان النامية، وأن أحد سبل القيام بذلك هو الاستثمار في بناء المؤسسات. وأكد الأمين العام على العديد من الدروس المستفادة فيما يتعلق ببناء المؤسسات خلال السنوات الماضية، بما في ذلك أنه لا يوجد حل واحد مناسب للجميع، وأن الحل ينبغي أن يستند إلى اتفاق سياسي، وأن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرك أن بناء المؤسسات عملية طويلة الأمد. وذكر الأمين العام أيضا أن هذه النقطة الأخيرة لها أهمية خاصة بالنسبة إلى مجلس الأمن عند صياغة الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الأمين العام على أن لجنة بناء السلام توفر منتدى هاما للمساعدة في تركيز انتباه الجهات الفاعلة ذات الصلة على بناء المؤسسات في الأجل الطويل، وتبادل الدروس المستفادة، والحفاظ على انخراط المجتمع الدولي. وأدلى ببيان كل من وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كينيا، أمينة شواهر محمد، ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي.

وشارك في الجلسة ٣٢ متكلما بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن. وأشار العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به من أجل دعم المبادرات الأفريقية. وأبرزت الدول الأعضاء مبادراتها في القارة، مما يدل على جدية الاهتمام الموجه إلى هذه المسألة. وفي المناسبة نفسها، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2016/12) الذي أكد من جديد على أهمية الموضوع. وأكد على أن بناء السلام عملية

سياسية في جوهرها. وأشار أيضا إلى الدور المهم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والاستراتيجيات الوطنية في مجال بناء السلام. وشدد على ضرورة أن تكون هناك استراتيجيات للتنمية الطويلة الأجل، وبذل جهود ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

بوروندي

في ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) بأغلبية ١١ صوتا مقابل لا شيء، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وطلب القرار إلى الأمين العام إنشاء عنصر لشرطة الأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها سنة واحدة من أجل رصد الحالة الأمنية ودعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتعزيز مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي. وطلب القرار أيضا إلى الأمين العام أن يحيل تقريراً إلى المجلس، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، عن مقترحات من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من تيسير نشر مراقبين تابعين للاتحاد الأفريقي وبشأن طرائق التعاون بين عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة والمراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي. وتكلم جميع الأعضاء بعد التصويت.

الشرق الأوسط

لبنان

في ٧ تموز/يوليه، أجرى مجلس الأمن مشاوراته الدورية للمجلس بكامل هيئته بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2016/572) وناقش أعضاء المجلس العمل الإيجابي للقوة المؤقتة في الحالة الهشة التي تواجه لبنان، لا سيما فيما يتعلق بحالة الإرهاب ومسألة اللاجئين في البلد.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2016/10) أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء استمرار شغور منصب الرئاسة. وشدد البيان الرئاسي على أن شغور المنصب والشلل السياسي الناجم يقوض قدرة لبنان على التعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتزايدة. وأكد البيان أيضاً أن الاستقرار في لبنان أمر هام لاستقرار المنطقة بأسرها.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

أجرى أعضاء مجلس الأمن مناقشة جادة لتقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط^(١) الصادر في ١ تموز/يوليه، وذلك في مشاورات المجلس بكامل هيئته التي جرت في ١١ تموز/يوليه في إطار البند المعنون "مسائل أخرى".

وعُقدت المناقشة الفصلية المفتوحة في ١٢ تموز/يوليه. وأبرز الأمين العام التوصيات العشر التي قدمتها المجموعة الرباعية. وحذر من أن الوقت بدأ ينفد، مؤكداً أن آفاق حل الدولتين تصبح أبعد منالاً كما أصبحت الاتجاهات السلبية أكثر تواتراً. وإذ شدد على أن عدم قيام القادة الإسرائيليين والفلسطينيين بالنهوض بالسلام أوجد فراغاً ملاءته الأصوات المتطرفة، ذكر أن حوادث العنف الأخيرة عززت المخاطر المتزايدة. وفي معرض الإشارة إلى التطورات الأخيرة في بناء المستوطنات وتوسيعها، شدد

(١) متاح على الرابط التالي: <https://fmep.org/wp/wp-content/uploads/2016/07/Quartet-Report-2016.pdf>.

الأمين العام على أن تلك المستوطنات تتجاهل القانون الدولي بشكل صارخ. وحث الأمين العام الجانبين، والأطراف الفاعلة الإقليمية، والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عملية من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط. ودعا المتكلمون إلى وقف فوري للعنف من كلا الجانبين وإلى وضع استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحقيق السلام. وأكد كثير من المتكلمين أيضا الطابع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية.

و بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أخذت الكلمة ٢٣ دولة عضو، بما فيها إسرائيل. و بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، شارك في المناقشة المفتوحة وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة وممثل عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ودُعي أيضا ممثلا الكرسي الرسولي ودولة فلسطين إلى هذا الاجتماع وشاركوا فيه.

الجمهورية العربية السورية

عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الجمهورية العربية السورية في ٢٢ تموز/يوليه للاستماع إلى معلومات مستجدة عن مسألة الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد قدمها وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو. وكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعمهم للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ قرارات المجلس.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، نظر مجلس الأمن أيضا في الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية في جلسة إحاطة وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وقال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إن "الكلمات لا تكفي" لوصف الحالة التي يواجهها السوريون (انظر S/PV.7744). وبيّن كيف أن القتال المتزايد يؤثر سلباً على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. وذكر على وجه التحديد الحالة في حلب. وقال وكيل الأمين العام إن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد عندما تتاح لها فرصة الوصول إلى هناك. وحث المجلس على زيادة الضغط على الأطراف المعنية لضمان أن تحظى الأمم المتحدة بالحماية الكافية وأن تتاح لها فرصة الوصول بشكل مناسب. ودعا أيضا إلى إنهاء جميع الحصارات. وبعد أن أنهى وكيل الأمين العام إحاطته أخذ الكلمة جميع الأعضاء في القاعة، الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، ومع ذلك فقد كان هناك تباين في الآراء بشأن الكيفية التي ينبغي معالجتها. وأعقب ذلك مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته ناقش فيها بعض المسائل التي أثارها وكيل الأمين العام، بما في ذلك اقتراحه وقف القتال لمدة ٤٨ ساعة في الأسبوع للسماح لوكالات الأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية.

العراق

في ٥ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بياناً صحافياً أدان فيه الهجمات الإرهابية التي وقعت في بغداد. وفي ١٥ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن نظره الدوري في الحالة في العراق، وفي العلاقة بين العراق والكويت. ودعي العراق إلى المشاركة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وأبرز الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يان كوبيتش، التقدم الذي أحرز مؤخراً في القتال الدائر في العراق ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ملاحظاً في الوقت ذاته أن العراق يحتاج إلى دعم دولي متواصل في هذا الوقت الحرج. وأبلغ المجلس بأن

العراق لديه احتياجات إنسانية كبيرة، وناقش السبل التي ترك بها النداء الإنساني الناقص التمويل تأثيرا مباشرا في الميدان. وحث أيضا الزعماء السياسيين والمجتمعيين في العراق على إيلاء أولوية لجهود المصالحة. وفي ٢٥ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار (٢٠١٦) ٢٢٩٩ الذي مدد فيه ولاية البعثة. وأدلت مصر ببيان موجز بعد اتخاذ القرار. وفي ٢٩ تموز/يوليه، صدر بيان صحفي بشأن العراق والكويت.

أفغانستان

أدان مجلس الأمن في بيان صحفي صادر في ٢٣ تموز/يوليه الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل. وكرر المجلس تأكيد قلقه الشديد إزاء التهديدات التي تشكلها حركة طالبان، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية، والجماعات غير القانونية والمسلحة على السكان المحليين، وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، والوجود الدولي في أفغانستان، وشدد على ضرورة تقديم منقّدي هذه الأعمال الإرهابية البغيضة ومنظميها ومموليها ورعايتها إلى العدالة، وحثّ جميع الدول على التعاون الحثيث مع السلطات الأفغانية في هذا الصدد.

أوروبا وأمريكا اللاتينية

هايتي

اجتمع مجلس الأمن في ٧ تموز/يوليه، في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى"، للاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة السياسية والأمنية في هايتي في أعقاب زيارته إلى البلد في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه. وأعرب وكيل الأمين العام عن قلقه من أن الحالة السياسية تمر في أزمة بسبب الصعوبات المتصلة بعملية اختيار مرشح رئاسي، عقب انقضاء مدة ولاية الرئيس المؤقت في ١٣ حزيران/يونيه. وشرح أيضا العملية الانتخابية والحالة الأمنية وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الأزمة السياسية في هايتي. وناقش المجلس أيضا حلولاً سياسية للأزمة، وإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، وإيفاد بعثة للتقييم الاستراتيجي تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٣ (٢٠١٥).

قبرص

عُقد اجتماع للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في ٢٠ تموز/يوليه بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقُدمت إحاطة من جانب الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة، إليزابيث سبيهار. وقدم كل من الممثلة الخاصة والمستشار الخاص المعني بقبرص، إسبن بارث إيدي، إحاطة إلى مجلس الأمن في مشاورات عقدها بكامل هيئته في ٢٥ تموز/يوليه. وأشار أعضاء المجلس إلى دعمهم القوي للجهود التي يبذلها الزعماء القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك في التوصل إلى تسوية ودور الأمم المتحدة في المفاوضات. وإثر ذلك، اتُخذ بالإجماع القرار ٢٣٠٠ (٢٠١٦) في ٢٦ تموز/يوليه، الذي مُدّدت بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

بنغلاديش

أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ٢ تموز/يوليه أدان فيه هجوما إرهابيا وقع في دكا في ١ تموز/يوليه. وحث البيان على محاسبة جميع المسؤولين عن الهجوم، ابتداء بالمنفذين وانتهاء بالممولين والرعاة، وتقديمهم إلى العدالة.

المملكة العربية السعودية

في ٥ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه الهجمات الإرهابية التي وقعت في المملكة العربية السعودية. وأعرب المجلس عن استنكاره للهجمات الإرهابية البشعة والجبانة التي وقعت في مدن القطيف وجدة والمدينة، وحث على محاسبة الجناة، داعياً جميع الدول إلى الامتثال للتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب.

فرنسا

أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ١٤ تموز/يوليه أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في نيس، بفرنسا.

عدم الانتشار

في ١٨ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إعلام لمناقشة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، تناول وكيل الأمين العام للشؤون السياسية التقدم الذي أحرزته جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ودعا جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتناع عن القيام بعمليات إطلاق للقذائف التسيارية لأنها يمكن أن تزيد من حدة التوترات الإقليمية.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت أيضا، قدم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد جواو فالديس أليبي، عرضاً موجزاً لجهود الاتحاد الأوروبي بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتكلم بعده الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فحث جميع الأعضاء على الالتزام بأحكام القرار. وأدلى جميع أعضاء مجلس الأمن ببيانات. ورغم إشارة جميع الأعضاء إلى التقدم المحرز في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، فقد كانت مواقفهم متباينة إزاء عمليات إطلاق القذائف التسيارية. ورحب أعضاء المجلس بجهود التيسير التي تبذلها إسبانيا لتحقيق الشفافية.

و بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، دُعي أيضا الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة.

أساليب العمل

استجابة لما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٦٨، القاضي بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن قبل نحو ستة أشهر من تولي الأعضاء المنتخبين مسؤولياتهم، اعتمد المجلس مذكرة من الرئيس مؤرخة ١٥ تموز/يوليه (S/2016/619). وكانت المذكرة نتيجة عمل مكثف قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على مدى عدة أشهر، وقد بينت التدابير الرامية إلى تيسير إعداد الأعضاء المنتخبين حديثاً وتحسين عملية اختيار وإعداد رؤساء الهيئات الفرعية. وعملاً بتلك المذكرة، يدعو المجلس الآن أعضائه المنتخبين حديثاً إلى مراقبة كلّ الجلسات التي ينظمها المجلس وهيئاته الفرعية، والمشاورات غير الرسمية التي يعقدها بكامل هيئته، وذلك لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر الذي يسبق مباشرة مدّة عضويتهم، ما لم تنص المذكرة نفسها على خلاف ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت المذكرة إلى أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يبذلوا كلّ ما في وسعهم من أجل الاتفاق مؤقتاً، في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/أكتوبر، على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية للسنة التالية، إلى جانب عملية المشاورات غير الرسمية بشأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية، التي سيسهر على تيسيرها بشكل مشترك اثنان من أعضاء المجلس يعملان معاً في تعاون تام.

وفي ١٩ تموز/يوليه، الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد المذكرة الرئاسية الأولى بشأن أساليب عمل المجلس (S/2006/507)، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله في إطار البند المعنون "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)" واستندت المناقشة إلى ورقة مفاهيمية وزعتها اليابان (انظر الوثيقة S/2016/585، المرفق) اقترحت فيها أن يقوم المجلس، بمشاركة الوفود المهمة بالأمر من بين عموم الأعضاء، بالنظر في تنفيذ مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) وسائر المذكرات ذات الصلة من أجل تحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة، والنظر في إجراء التعديلات اللازمة. وشدد الكثير من الوفود على أهمية الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس لتحسين شفافيته، مع كفاءة قدرته على العمل بفعالية وكفاءة. وفيما رحب الكثير من الوفود بالتحسينات التي أدخلت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد المذكرة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ مؤخراً، دعت تلك الوفود إلى تنفيذ المذكرات الرئاسية بشكل أكمل وأكثر توازناً، وأعربت عن تطلعها إلى استعراض وتحديث المذكرة المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، بما في ذلك التركيز على التنفيذ، على النحو المطلوب في بيان الرئيس المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/19).